

المحاضرة الثالثة عشر: غير الواضح الدلالة

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد:

غير الواضح الدلالة

"تعريفه: هو ما لا يُدعى على المراد منه بنفسٍ صيغته بل يتوقف فهم المراد منه على أمرٍ خارجيٍّ.

* مراتبه: تُدرَك من أقسامه التالِيَّة، فهي مُرتبةٌ حسب الأقلِّ في الخفاءِ والعُموضِ إلى الأشدِّ في ذلك، فالخفيُّ أظهرُ من المشكلِ، والمشكلُ أظهرُ من المجهولِ، والمجهولُ أظهرُ من المتشابهِ.

(١) الخفي

* تعريفه:

هو اللَّفْظُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَعْنَاهُ دَلَالَةً ظَاهِرَةً، لَكِنْ فِي انْطِبَاقِ مَعْنَاهُ عَلَى بَعْضِ الْأَفْرَادِ خَفَاءً وَعُمُوضٌ يَحْتَاجُ كَشْفَهُ إِلَى نَظَرٍ وَتَأْمُلٍ.

وسببُ الخفاءِ في هذا الفردِ: أنَّ فيه صِفَةً زَائِدَةً عَلَى سَائِرِ الْأَفْرَادِ، أَوْ نَاقِصَةً عَنْهُمْ، أَوْ لَهُ اسْمٌ خَاصٌّ أوردَ الاشتِباعَ.

* مثاله:

قوله تعالى: {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا} [المائدة: ٣٨] ، لفظُ (السَّارِقِ) معناه ظاهرٌ، وهو (من يأخذُ المالَ من حِرزٍ مثله خُفيةً) .

لكن هذا المعنى هل ينطبقُ على من تُسمِّيهِ العامَّةُ (النَّشَال) ، و (النَّبَّاش) ؟

(النَّشَال) فيه صِفَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى صِفَةِ السَّارِقِ، فَإِنَّهُ جَمَعَ وَصِفَهُ وَزَادَ مَهَارَةً فِيهِ وَجُرْأَةً عَلَيْهِ، وَ (النَّبَّاشُ) نَقَصَ وَصَفًا عَنِ السَّارِقِ، وَهُوَ كَوْنُهُ لَا يَأْخُذُ مَمْلُوكًا مِنْ حِرزٍ.

فلاجهادُ الحقِّ (النَّشَالُ) بـ (السَّارِقِ) لِأَنَّهُ اسْتَوْعَبَ وَصْفَهُ وَزَادَ، فَهُوَ أَوْلَى بِتَنَاوُلِهِ الْحُكْمَ، لَكِن اِخْتَلَفَ
الْفُقَهَاءُ فِي (النَّبَاشِ) فَمِنْهُمْ مَنْ أَحَقَّهُ بِـ (السَّارِقِ) ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ النَّقْصَ فِي وَصْفِهِ عَنِ (السَّارِقِ)
شُبْهَةً يُدْرَأُ بِهَا الْحُدُّ.

* حكمه:

لايُعملُ بِهِ إِلَّا بَعْدَ إِزَالَةِ الْخَفَاءِ بِالنَّظْرِ وَالتَّأَمُّلِ، فَإِنْ ظَهَرَ أَنَّ اللَّفْظَ يَتَنَاوَلُهُ بَوَجْهِ مِنْ وُجُوهِ الدَّلَالَةِ أَخَذَ
حُكْمَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ ذَلِكَ اللَّفْظُ، وَإِلَّا لَمْ يَأْخُذْ حُكْمَهُ.

(٢) المشكل

* تعريفه:

هُوَ اللَّفْظُ الَّذِي لَا يَدُلُّ بِصَيغَتِهِ عَلَى الْمَرَادِ مِنْهُ، وَإِنَّمَا يَتَوَقَّفُ فَهْمُ الْمَرَادِ مِنْهُ عَلَى قَرِينَةٍ خَارِجِيَّةٍ يُمَكِّنُ
التَّوَصُّلُ إِلَيْهَا عَنْ طَرِيقِ الْبَحْثِ.

* مثاله:

يردُّ فِي صُورَتَيْنِ:

١. اللَّفْظُ الْمَشْتَرِكُ، كَالَّذِي تَقَدَّمَ التَّمثِيلُ لَهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ}
[البقرة: ٢٢٨] ، وَأَنَّ (الْقُرْءَ) مُشْتَرِكٌ بَيْنَ (الطُّهْرِ) وَ (الْحَيْضِ) ، فَأَيُّهُمَا الْمَرَادُ؟ لَا رَبَّ أَنَّ نَفْسَ لَفْظِ
(قُرُوءٍ) فِي الْآيَةِ لَا يَرْفَعُ الْإشْكَالَ وَيُبَيِّنُ الْمَرَادَ بِنَفْسِهِ، بَلْ يَحْتَاجُ إِلَى قَرِينَةٍ خَارِجِيَّةٍ تَعْتَمِدُ عَلَى النَّظْرِ
وَالاجْتِهَادِ، وَلِذَا كَانَ مِنْ مَوَارِدِ اخْتِلَافِ الْفُقَهَاءِ.

٢. النَّصِّينِ ظَاهِرُهُمَا التَّعَارُضُ:

ومثاله من الكتاب قوله تعالى في سورة السجدة: {يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِ فِي
يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ} [السجدة: ٥] مع قوله عزَّوجلَّ في سورة المعارج {تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ
وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ} [المعارج: ٤] ، فهذا مُشْكَلٌ، وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ تَقَحَّمَ

الجواب فقالَ باجتهادِهِ، ومنهُم من توقَّفَ، وهذا شأنُ العالمِ عندَ العجزِ عن التَّوفيقِ بينَ ما ظاهرُهُ
التَّعارضُ، وهو واردٌ في الأحكامِ وفي غيرها.

فمنَ الأقوالِ في رفعِ الإشكالِ: أنَّه في الموضعينِ يومُ القيامةِ، والمعنى: أنَّ الزَّمانَ يطولُ بحسبِ الشَّدائدِ
الواقعةِ فيه، فيطولُ على قومٍ ويقصرُ على آخرينَ بحسبِ الأعمالِ.

وعن ابنِ أبي مُليكةَ، قالَ: سألَ رجلٌ ابنَ عَبَّاسٍ عن {يَوْمَ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ} قالَ: فَاهْمُهُ،
فقيلَ له فيه، فقالَ: ما يومٌ {كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ} ؟ فقالَ: إِنَّمَا سَأَلْتَك لِتُحْبِرَنِي، فقالَ: هُمَا
يومانِ ذَكَرَهُمَا اللهُ جَلَّ وَعَزَّ، اللهُ أَعْلَمُ بِهِمَا، وأكرهُ أن أقولَ في كتابِ اللهِ بما لا أعلمُ [أخرجه جريرٌ في
(تفسيره)) ٧٢/٢٩ بسندٍ صحيحٍ].

ومثاله من السُّنَّةِ حديثُ أبي هريرةَ رضي اللهُ عنه قالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قالَ:
(لا عدوى ولا صفرَ ولا هامةَ) فقالَ أعرابيٌّ: يا رسولَ اللهِ، فما بالُ إبلي تكونُ في الرَّمْلِ كأَنَّها الطُّبَاءُ،
فيأتي البعيرُ الأجرَبُ فيدخلُ بينها فيجرُّها، فقالَ: ((فمن أعدى الأول؟)) [متفقٌ عليه] ، مع قولِهِ -
صلى اللهُ عليه وسلم - في حديثِ أبي هريرةَ الآخِرِ: ((لاعدوى ولا طيرةَ ولا هامةَ ولا صفرَ، وفرٌّ من
المجدومِ فرارَك من الأسدِ)) [علَّقَهُ البُخاريُّ].

دلالةُ الحديثِ الأوَّلِ أنَّ كُلَّ شَيْءٍ بِقَدْرِ، وأِنَّه لا يُعَدَى شَيْءٌ شَيْئًا بِنَفْسِهِ، وليسَ فيه نفْيُ أسبابِ انتقالِ
المرضِ إذا وُجِدَ، والحديثُ الثَّانِي دَلٌّ على اتِّقاءِ ما وُجِدَ فيه سببُ الإعداءِ من الأمراضِ، إذ وجودُ
السَّببِ يُهَيِّئُ وُجودَ المَسبَّبِ ويُساعدُ عليه، وإن كانَ لا يقعُ الإعداءُ إلاَّ بمشيئةِ اللهِ عزَّوجلَّ، لذا فإنَّهُ قد
يقعُ وقد لا يقعُ، فجاءَ الأمرُ باتِّقائه متناسقًا مع أصلِ هذه الشَّرِيعَةِ في الأخذِ بالأسبابِ، وهذا شبيهةُ
بقوله - صلى اللهُ عليه وسلم - في الطَّاعونِ: ((إذا سمعتمُ به بأرضٍ فلا تقدّموا عليه، وإذا وقعَ بأرضٍ
وأنتمُ بها فلا تخرجوا فرارًا منه)) [متفقٌ عليه].

وهذه صورةٌ من التَّأويلِ المحتملِ لإعمالِ الدَّلِيلينِ وعدمِ إهمالِ أحدهما.

* حكمه:

السَّبِيلُ لِإِزَالَةِ الْإِشْكَالِ فِي التُّصْوِصِ هُوَ الْاجْتِهَادُ، فَعَلَى الْمُجْتَهِدِ أَنْ يَبْدُلَ وَسْعُهُ لِلْوُقُوفِ عَلَى الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ، مُسْتَعِينًا بِالْقِرَائِنِ أَوْ بِأَدَلَّةٍ أُخْرَى مِنْ نِصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ أَوْ بِأَصُولٍ شَرْعِيَّةٍ عَامَّةٍ.

(٣) المِجْمَل

* تعريفه:

هُوَ اللَّفْظُ الَّذِي لَا يَدُلُّ بِصِيغَتِهِ عَلَى الْمُرَادِ مِنْهُ، وَلَيْسَ ثَمَّةَ قَرِينَةٍ تُسَاعِدُ عَلَى مَعْرِفَتِهِ، وَلَا تُفْهَمُ دَلَالَتُهُ إِلَّا بِبَيَانٍ مِّنْ أَجْمَلِهِ.

* مثاله:

١_ الألفاظُ الشَّرْعِيَّةُ الَّتِي تَتَوَقَّفُ مَعْرِفَتُهَا الْمُرَادِ مِنْهَا عَلَى تَفْسِيرِ الشَّرَاحِ لَهَا، كَلَفْظِ (الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْحَجِّ) ، فَإِنَّ الشَّرَعَ أَرَادَ بِهَا غَيْرَ مَعْنَاهَا اللَّغَوِيَّةِ، وَمَجْرَدُ الْأَمْرِ بِهَا مِنْ غَيْرِ وَقُوفٍ عَلَى بَيَانِ الْمُرَادِ مِنْهَا إِجْمَالًا، فَهِيَ لَا تَدُلُّ عَلَى مُرَادِ الشَّرَعِ بِمَجْرَدِ صِيغَتِهَا، وَلَا طَرِيقَ لِلْعِلْمِ بِهَا إِلَّا بِبَيَانِ الشَّرَعِ نَفْسِهِ.

فَلِذَا يُقَالُ: (الصَّلَاةُ) لَفْظٌ مُّجْمَلٌ فِي الْقُرْآنِ، لَمْ يُفْهَمْ الْمُرَادُ بِهِ إِلَّا بِبَيَانِ الرَّسُولِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -

وَمِنْ ذَلِكَ لَفْظُ (الْحَقِّ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ} [الأنعام: ١٤١] ، وَقَوْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: ((أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَحَسَابُهَا عَلَى اللَّهِ)) [متفق] عَلَيْهِ عَنِ ابْنِ عُمرٍ ، فَهَذَا لَفْظٌ مَجْهُولُ الْقَدْرِ أَوْ مَجْهُولُ الْجِنْسِ، فَيَحْتَاجُ إِلَى الْبَيَانِ.

٢. اللَّفْظُ الْمَشْتَرِكُ الَّذِي لَمْ يُمْ دَلِيلٌ عَلَى تَعْيِينِ الْمُرَادِ مِنْهُ، كَلَفْظِ (الْقُرْءِ) الْمَتَقَدِّمِ فِي قِسْمِ (الْمَشْتَرِكِ) .

٣. اللَّفْظُ الْغَرِيبُ الْمَبْهُمُ، كَلَفْظِ (القَارِعَةِ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {القَارِعَةُ} بَيَّنَّ اللَّهُ تَعَالَى مُرَادَهُ مِنْهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَقَالَ: {القَارِعَةُ} (١) مَا الْقَارِعَةُ (٢) وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ (٣) يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوثِ {الآيَاتِ [القارعة: ٥.٢] ، وَلَوْلَا بَيَانُهُ عَزَّوَجَلَّ لَمْ نَفْهَمْ مِنْهَا هَذَا الْمَعْنَى.

* حكمه:

(المجمل) لتعدُّر العلم بالمراد منه إلا عن طريق الشَّرع، ولا مجال فيه للاجتهاد، فالأصل فيه التَّوقُّفُ حتَّى يوجد تفسيره من جهة الكتاب والسُّنَّة، فإنَّ وُجْدَ مُستوفى لا شُبْهَةً فيه انتقل من وصف (المجمل) إلى وصف (المفسِّر) من أقسَم (الواضح الدَّلالة) ، وإنَّ بَيَّنَّه الشَّرعُ بعضَ البيانِ مع بَقِيَّةِ خفاءٍ كانَ من قسَم (المشكِّل) للاجتهادِ فيه مجالٌ .

واعلم أنَّ كلَّ ما يثبتُ به التَّكليفُ العمليُّ ويتَّصلُ به الفقهُ فإنَّه يستحيلُ استمرارُ الإجمالِ فيه، فلا بدَّ أن تكونَ الشَّريعةُ بيَّنةً .

(٤) المتشابه

* تعريفه: هو اللَّفظُ الَّذي لا تدلُّ صيغتهُ على المرادِ منه، وليسَ ثمةَ قرائنُ تُبيِّنُه، واستأثرَ اللهُ عزَّوجلَّ بعلمِ حقيقتهِ .

هذا أفضلُ ما عرَّفوا به (المتشابه) ، وقد اضطرَّتْ تعريفاتُ الأصوليينَ له، مع أنَّهم جعلوه مُقابلاً ل (المحكم) ، وهذه مُقابلةٌ صحيحةٌ في كتابِ اللهِ تعالى، والقرآنُ يشهدُ لصحَّةِ التَّعريفِ المذكورِ، وذلك أنَّ اللهُ تعالى قال: {هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرَى مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا} [آل عمران: ٧] ، فجعل (المحكم) أمَّ الكتابِ، و (أمُّ الشَّيء) مُعظمهُ وأكثره، أمَّا (المتشابه) فجاء فيه بلفظٍ يدلُّ على التَّقليلِ، وهذا هو المتناسبُ مع ما أنزل اللهُ تعالى القرآنَ لأجله، أن يكونَ أكثره واضحاً لا لبسَ فيه ولا إشكالاً، ما خفي منه على فردِ علمه الآخر، وهذا معنى وصفِ القرآنِ بالهدايةِ والتَّبيانِ والنُّورِ والضَّياءِ وماءِ الحياةِ والاستقامةِ، ثمَّ إنَّ الآيةَ دلَّتْ على أنَّ اللهُ تعالى استأثرَ بعلمِ (المتشابه) ، لا يُدرِكُ حقيقتهُ حتَّى العُلَماءُ، بل يقولون: {آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا} ، وما كانَ كذلكِ امتنعَ جرماً أن يرادَ به التَّشريعُ للأُمَّةِ، لأنَّ اللهُ تعالى لا يُمكنُ أن يُكلِّفَ العبادَ ما لا يُدرِكُ معناه خاصَّتُهُم من أهلِ الدَّكرِ والعلمِ الَّذين همُ المفرغُ لمعرفةِ الدِّينِ .

فإذا ظهرَ هذا علمنا امتناعَ دخولِ شيءٍ من الأحكامِ تحتَ معنى (المتشابه) .

إِذَا تَسَأَلُ: مَا مِثَالُ (الْمِثْشَابِهِ) ؟

* مثاله:

نُصُوصُ صِفَاتِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، لَا مِنْ جِهَةِ مَعَانِيهَا، فَإِنَّهَا بِالْفَاظِ